الفصل الرابع
الجامعة الجزائرية

تمهيد:

بما أن الجامعة تمثل مجتمع الريادة في السلوك الإنساني القويم فإنها لم تعد تقتصر على تزويد العلوم والمعارف داخل قاعات الدراسة فقط.بل تتعداها إلى النهوض بإعداد الأجيال التي تتولى قيادة عمليات التغيير والتطوير لتحقيق أهداف التنمية الشاملة سوف يتطرق هذا الفصل إلى الجامعة ثلاث مباحث:

المبحث الأول يستعرض نشأة وتطور الجامعة عبر العصور ووظائف الجامعة وأهدافها ويخلص إلى بعض نماذجها.

أما المبحث الثاني يتطرق إلى المقاربات السوسيولوجية المفسرة للجامعة

أما المبحث الثالث نتعرض من خلاله إلى الجامعة الجزائرية التطور التاريخي لها واستراتجيات تسيير التعليم في الجامعة الجزائرية.

أولا: **الجامعة**

1. نشأة الجامعة وتطورها

إن اغلب الكتاب الغربيين يؤكدون أن البدايات الاولى للتعليم الجامعي المنظم كانت في أوروبا الغربية، ويستشهدون على ذلك بجامعات باريس أكسفورد وكيمبردج وغيرها من جامعات العصور الوسطى، إلا أن الحقيقة خلاف ذلك حيث يؤكد كثير من المهتمين بتاريخ التعليم الجامعي، بان البدايات الحقيقية للتعليم الجامعي كانت في العالم الإسلامي

فالجامعات عرفت في البلاد الإسلامية قبل أن تعرف في الغرب المسيحي في العصور الوسطى بقرون عديدة، مثل:جامعة قرطبة في الأندلس 180ه/795م وجامعة القرويين في المغرب عام 245ه/859م وجامعة الأزهر في مصر عام 369ه/970م.

ويشير"سعيد التل وآخرون[1] إلى أن التعليم الجامعي في الوطن العربي، مر بأربعة مراحل أساسية: المرحلة الاولى وهي مرحلة النشأة والتطور،وبدأت مع الدعوة الإسلامية،وانتهت بنهاية الخلافة الاموية132ه/750م وكان المسجد هو المؤسسة الوحيدة لهذا التعليم في هذه المرحلة، وكانت برامجه تتمحور بصورة رئيسية حول الدراسات الدينية وما يرتبط بها من علوم.أما المرحلة الثانية فجاءت مع بداية الخلافة العباسية في بغداد،وبداية الحكم الأموي في الأندلس، وتنتهي بسقوط بغداد بيد التتار 1258م. وقد وصل التعليم والبحث العلمي إلى مستوى عال،وشملت برامجه جميع أفاق المعرفة الإنسانية في المجالات الدينية والفكرية والمهنية،وتمثل التعليم الجامعي آنذاك في المسجد الحرام بمكة، والمسجد النبوي بالمدينة، والمسجد الجامع بالبصرة.

[1] الصغير حسين احمدالتعليم الجامعي في الوطن العربي،عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة،2005، ص21.

لقد بدأت المرحلة الثالثة مع سقوط بغداد واستمرت حتى حكم الأتراك والمماليك والعثمانيين، وحتى أواخر القرن التاسع عشر، وخلال هذه الفترة انعكست الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية السيئة، على جميع مؤسسات التعليم في المجتمع العربي، فأصاب الجامعات الجمود والتخلف، ونتج عن دلك تردي نوعية التعليم ومن ثم تردي نوعية مخرجات التعليم،وندر إنتاج المعرفة، وتدهورت الثقافة العربية.ومع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، بدا الوطن العربي يستيقظ بعد خمسة قرون من التردي.وهذا الاستيقاظ يمكن اعتباره بداية المرحلة الرابعة، وفي هذه المرحلة تم استيراد فكر الغرب ونظمه بدلا من تطوير الواقع، ظنا منهم أن ما يحقق التقدم في دولة ما يمكن أن يحقق التقدم في دولة أخرى، وغاب عن أصحاب القرار الذين مارسوا هذه السياسة أن لكل مجتمع خصائصه، وان تطوره وتقدمه، لا يتحقق إلا بتطور نظمه ومؤسساته وفكر الأفراد فيه.

يلخص"مليحان الثبيتي" ما سبق مؤكدا أن البدايات الاولى للجامعات كانت في أروقة المساجد، ثم تطورت إلى جامعات مستقلة تمثل مؤسسات علمية متميزة، تقدم مستوى عاليا من التعليم المتخصص في كثير من حقول المعرفة، مما جعل الطلاب يأتون إليها من شتى أنحاء العالم، وظلت الجامعات الإسلامية فترة طويلة من الزمن تمثل مصدر إشعاع علمي وفكري وثقافي متميز، في الوقت الذي كان فيه الغرب المسيحي يعيش في ظلام، إلا إن الأمور سرعان ما تبدلت، فمع بداية النصف الثاني من القرن الثاني عشر الميلادي، اخذ الوضع يتغير في أوروبا، وظهرت بوادر عصر جديد، كان من ابرز ملامحه إنشاء جامعات، كونت النواة الاولى لأنظمة التعليم الجامعي المعاصر[1]

[1] الثبيتي مليحان معيض، الجامعة ، دراسة وصفية ،المجلة التربوية ، المجلد 14 الكويت ، 2000،ص 218.

ففي القرن الخامس عشر كان هناك العديد من الجامعات المنتشرة في أوروبا فكانت هناك بولونيا وبادو في ايطاليا، كانت هناك أيضا جامعة مونتبليه التي أنشأتها جماعة من العرب لتعليم الثقافية العربية ونشرها وتحولت في نهاية القرن الثالث عشر سنة 1329 إلى جامعة الدراسات الطبية بالإضافة إلى جامعة تولوز وفي انجلترا هناك جامعة أكسفورد التي انشات في سنة 1180 جامعة كمبيردج سنة 1920.وفي اسبانيا جامعة قرطبة التي انشات في القرن 19 وجامعة اشبيلية انشات 1254م. أما في ألمانيا فقد كانت أولى الجامعات بها جامعة فيينا 1365م[1]

لقد كانت المعرفة في العصور الوسطى المبتكرة ضيقة في إطار الفنون السبعة الحرة شملت: النحو والبلاغة والفلسفة والحساب، الهندسة، الفلك والموسيقى،تميزت الجامعة في العصور الوسطى بنفوذها وتأثيرها في الحياة الفكرية والسياسية حيث كان لها أثرها السياسي المباشر والغير المباشر ومن ثم تميزت عن باقي المؤسسات التربوية القائمة آنذاك بالامتيازات القانونية والمالية والإدارية[2]

أما في عصر الإصلاح فقط تغيرت وظائف الجامعة وأهدافها وظهرت نزعة القوميات لتحد من النشاط العلمي للجامعات تحصرها في حدود مجتمعاتها المحلية

وفي العصر الحديث تطورت وظيفة الجامعة، بحيث أصبحت الجامعة اليوم تسهم في مواجهة تحديات العصر ومتطلباته ونشر العلم.

[1] شحاتة حسن البحوث العلمية والتربوية بين النظرية والتطبيق، مكتبة الدار العربية للكتاب،2000،ص 61 .

[2] عبد الله محمد عبد الرحمن، سيسولوجيا في علم الاجتماع التربوي دراسة في علم الاجتماع التربوي ،دار المعرفة الجامعية ، 1991،ص36

2. وظائف الجامعة

أ- التدريس

كان التدريس الوظيفة الأولى والوحيدة عند نشأت الجامعات تلك الوظيفة التي اجمع على أهميتها كل من الممارسين والمنظرين على حد سواء مما جعل الجامعات توظف كل إمكانياتها المادية والبشرية المتاحة من اجل تحقيق هذا الهدف لذا فان مؤسسات التعليم الجامعي ركزت جل اهتمامها منذ بداية مسيرتها التاريخية من الربع الأخير من القرن 19 على توفير التعليم ذي المستوى العالي.

هذا النوع من التعليم هو الذي يساهم في تنمية شخصية الطلاب وإعدادهم للعمل الذي يمكن أن يمارسونه مستقبلا بتحصيل المعلومات والمعارف وممارستها واكتساب المهارات وتكوين الاتجاهات وبالتالي تضطلع الجامعات من خلال القيام بوظيفة التدريس بإعداد وتنمية القوى البشرية المؤهلة والمدربة للنهوض بالمجتمع وتطويره ومن ثم تسهم الجامعات بشكل مباشر في أعداد رأس المال البشري الذي يضطلع بدور فاعل في تنمية اقتصاد المجتمع وتنشيط مؤسساته الصناعية،وهو ما يؤكد أن الجامعة من أهم دعائم التقدم في المجتمع لأنها تعتني بالإنسان تربية وتعليما وتدربا وتأهيلا للعمل في مؤسساته المختلفة.

منذ نشأة الجامعات من الربع الأخير من القرن التاسع عشر كان ينظر للأستاذ الجامعي على انه مدرس في المقام الأول وليس باحثا ولذلك وصف أستاذ الجامعة آنذاك بأنه المعلم العالم ذو المعرفة العلمية الواسعة والفكر المستنير الذي يتمتع بقدر كبير من الاحترام والتقدير في الوسط الجامعي وفي المحيط الاجتماعي كما لم يكن معيار تميز الأستاذ الجامعي في ذلك الحين هو إنتاجه من الأبحاث المنشورة في مجالات علمية محكمة وإنما كان معيار التميز هو مدى كفاءة وفاعلية أستاذ الجامعة في قاعات الدرس وما يتعلمه من

طلابه من معرفة وفكر وأخلاق وسلوك ولذلك عرفت الأوساط الأكاديمية في بعض الجامعات العريقة أسماء بعض الأساتذة البارزين الذين اكتسبوا شهرة واسعة ومكانة علمية مرموقة نظرا لما يتميزون به أساليب تدريسية مشوقة وما يملكونه من قدرات ومهارات مالية ولما يقومون به من مسؤوليات مهنية في قاعات الدرس،على الرغم من أهمية التدريس باعتباره احد أهم أسس إعداد رأس المال البشري في المجتمع إلا أن التدريس في الجامعات العربية وفي ضوء الأعداد الغفيرة من الطلاب أصبح عملية تقليدية تقوم على المحاضرات النظرية وترتبط بامتحانات تقوم على الحفظ دون الاهتمام بالعمل الجماعي وتطبيق المعارف وتجديدها وإنتاجها وهو ما اثر سلبا على مخرجات التعليم العالي التي ارتفعت من حيث الكم وانخفضت من حيث النوع والكيف هذا فضلا عن الأستاذ الجامعي الذي لا ينمو بالشكل المطلوب حيث يقتصر عمله على التدريس التقليدي دون استخدام أساليب متطورة والتقويم وتصبح التكنولوجيا في عمل ب- البحث العلمي

لقد تغير الوضع في الوقت الراهن بحيث لم يعد التدريس الوظيفة الوحيدة للجامعات وإنما أصبح هناك اهتمام بالبحث العلمي الذي يأخذ موقعا متميزا في جامعات العالم المعاصر باعتباره احد العوامل المهمة في إنتاج المعرفة وتطويرها وتحقيق التقدم العلمي والتقني فأصبح البحث العلمي من الوظائف المهمة للجامعات المعاصرة فالتقدم الذي يشهده العالم في الكثير من البلدان الأوروبية والأسيوية وفي الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة حقيقة للأبحاث الرائدة التي قامت وتقوم بها الجامعات ومراكز البحث العلمي في مختلف المجالات.

وأصبح البحث العلمي في هذا العصر يشغل جزءا كبيرا من وقت وجهد وفكر أساتذة الجامعات والمسئولين في جميع الأوساط الأكاديمية دون استثناء كما يمثل البحث العلمي موردا مهما من موارد تمويل الجامعات نظيرا ما تقوم به الجامعات من مشروعات بحثية لصالح قطاعات المجتمع الإنتاجية لقد يصبح ينظر إلى البحث العلمي باعتباره يخدم عملية

التدريس ويزيد من مهارة الأستاذ ويرفع من مستوى أداءه التدريسي ويساعده على حل ما يعترضه من مشكلات في الميدان الأمر الذي يؤكد أن التدريس والبحث العلمي هما وجهان لعملة واحدة بحيث يدعم احدهما الآخر.ومن بين الأسباب التي جعلت البحث العلمي يحتل مكانه في مجتمع المعرفة ما يلي:

- البحث العلمي عامل أساسي في إنتاج المعرفة وتجديدها وتطويرها

- البحث العلمي أساس ترقية وتمييز الأستاذ الجامعي

- البحث العلمي أساس المكانة والتميز ومن خلاله تتفاضل الجامعات

ج- خدمة المجتمع

من بين الوظائف التي تضطلع بها الجامعات في هذا العصر، وظيفة خدمة المجتمع وهي تعني الخدمة العامة التي تقدمها الجامعة خارج إطار عملها الرسمي التعليمي والبحثي لهيئات ومنظمات وأفراد، لأغراض ثقافية ومهنية واجتماعية مختلفة ونظرا لتزايد أهمية خدمة المجتمع أصبحت هذه الوظيفة جزءا أساسيا من الأدوار التي تقوم بها الجامعات في الوقت الراهن وعليه الجامعات بدور أساسي في تنمية المجتمع شاملة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وتربوية فالجامعات تقدم خدماتها في كافة المجالات ولكافة المنظمات والأفراد ومن ثم تسهم في صنع حاضر الأمة ومستقبلها من خلال إعداد رأس المال البشري باعتباره أهم مقومات التنمية والتطور في المجتمع،ومتابعة تدريب وتأهيل الأفراد في مهنهم بهدف تجديد أفكارهم ومعارفهم وتزويدهم بكل جديد في مجال عملهم .فالجامعات مفرطة بتحسين مستوى معيشة الأفراد وكل مشكلاتهم وتحسين نوعية الحياة التي يعيشونها ومن ثم تخرج الجامعة عن دورها التقليدي والعمل داخل أساورها إلى المجتمع لتتفاعل معه ومع التطورات الجارية من حولها سواء على المستوى المحلي أو العالمي لنلتمس قضايا المجتمع وحاجاته الحقيقية تربوية واقتصادية وتقنية وثقافية

وفكرية ومعرفية وتعمل على تلبيتها لتعكس فكرة الجامعة كمنظمة مفتوحة على المجتمع تؤثر فيه وتتأثر به وتسهم في خدمته والارتقاء بمستوى أداء الأفراد فيه.

3.أهداف الجامعة:

في ميدان خدمة المجتمع و التعليم المستمر

- تعليم الطالب كيفية التعليم الذاتي والتقويم الذاتي
- اكتساب الطالب الاستقلالية الإبتكارية والقدرة على الإبداع
- اكتساب الطالب القدرة على التحكم في التغيير
- اكتساب الطالب القدرة على المشاركة في تنمية مجتمعه
- اكتساب الطالب الرغبة في الاستمرار في التعليم

في ميدان خدمة المجتمع والتعليم المستمر

- تدريب العاملين بمؤسسات المجتمع المختلفة على التجديد في مجال عملهم
- معاونة مؤسسات المجتمع المختلفة في حل ما تواجه من مشكلات من خلال الدراسات والبحوث العلمية
- الانفتاح على الثقافات الإنسانية عند الشعوب الأخرى بما يسهم في تشجيع التعاون الدولي وتدعيم فرص السلام بينهم.
- الإسهام في حل مشكلات العالمية التي تواجه المجتمعات وتشجيع التعاون الفكري على المستوى الدولي.
- إتاحة الفرصة أمام الراغبين في مواصلة الدارسة الجامعية في تحقيق أهدافهم

– تزويد الدارس أو الباحث بالمعارف والخبرات التي تمكنه من معرفة أصول ثقافته وتراث وطنه.

في ميدان البحث العلمي

– المساهمة في مجالات التعليم والتكنولوجيا والإضافة إليها

– الربط بين نوعية البحوث العلمية ومشاكل المجتمع المحلي

– التعاون مع الجامعات العربية والأجنبية[1]

4. نماذج الجامعات

النموذج الأوربي

لقد كان التعليم العالي في أوربا سابق للثورة الصناعية وموجه نحو الطبقة الأرستقراطية والإقطاعية وطبقة كبار رجال الدين والنبلاء في انجلترا.

مع بداية القرن العشرين بدأ الاهتمام بالعلم والتكنولوجيا،والدراسات المهنية الحديثة والإعداد المهني للتقنيين والخبراء وذلك استجابة للتطورات العلمية والصناعية الحديثة وأصبح التقدم العلمي والتكنولوجي دليل رقي المجتمعات والبحث عن راحة الإنسان وأصبحت الآلة والاختراع تحتل مكانة بارزة في تنظيم العمل في المؤسسات المختلفة وبذلك يقل الجهد اليدوي وبهذا بدأت كل جامعات العالم المتقدم تهتم بالعلوم والهندسة....الخ.ية التعليم[2]

[1] زهير صيفي ، دور الجامعة الجزائرية في التنمية المحلية ، الملتقى الوطني الاول، جامعةالجلفة،2010 ص269 .

[2] شبل بدران، التربية المقارنة:دراسات في نظم التعليم،دار المعرفة الجامعية ، 2001،ص 293.

نموذج الولايات المتحدة الأمريكية

في البدايات حملت في طياتها مجمل الأفكار والأسس التي تقوم عليها الكنيسة والنظام السياسي وحتى التقاليد الاجتماعية،مما أدى إلى ضعف مستوى هذه المؤسسات من الناحية المعرفية، ونتيجة غياب البحوث العلمية التي بإمكانها توفير الخبرات استمرت هذه الوضعية حتى القرن19.

وتشير دراسة لمجلة الايكو نومست (2005) إلى أسباب تقدم الجامعات الأمريكية على المستوى العالمي ذلك إلى استقلاليتها النسبية عن الدولة وروح المنافسة التي يتميز بها التعليم العالي في الولايات المتحدة وقابلية جعل العمل الأكاديمي ونواتجه المفيدة للمجتمع.

ومن أهم العوامل التي ساهمت في تطوير نموذج الجامعات الأمريكية:

– اعتماد الجامعات الأمريكية على السياسات التعليمية الحديثة والمتطورة واقتناعها بعدم الفصل بين الجامعة والمراحل التطورية الأخرى، وخاصة مرحلة التعليم الثانوي الذي تعتبره مرحلة امتداد لمرحلة التعليم الثانوي.

– أن نظام التعليم الجامعي يحدث نوعاً من التنسيق والتعاون بين الجامعات والمؤسسات الأخرى(اجتماعية،صناعية،تجارية،اقتصادية) وهذا ما عزز دور الجامعات التي استفادت من تمويلها المستمر للأبحاث العلمية واثر ذلك على المجتمع الأمريكي وتطوره.

لقد نجحت الجامعة الأمريكية في استقطاب العديد من الكوادر العلمية والفنية وأساتذة الجامعة من الدول الغربية وأخرى من دول العالم الثالث،بعدما أتاحت لهم كل الحوافز

والتشجيعات وتطير أسلوب البحث العلمي ونظم الإدارة الجامعية وإعطاء المزيد من الحريات والصلاحيات وتطير المناهج وربطها بمتطلبات المجتمع.[1]

النموذج الياباني

[2]تتميز الجامعة اليابانية باتساعها ومرونتها ،فبعد مرحلة الثانوية وللحصول على درجات علمية يأتي التعليم العالي لمدة سنتين أو ثلاث سنوات ثم سنتين للحصول على الماجستير وثلاث سنوات للحصول على الدكتوراه وتبلغ عدد المؤسسات التي تقدم تعليما عاليا أكثر من 1000مؤسسة يتخرج منها حوالي 80% من اليابانيين.

كما أن في اليابان تقدم الكليات المتوسطة حوالي 500 كلية برامج تستغرق سنتين لها علاقة بميادين تنمية المجتمع وخدمته وهذه البرامج تتمثل في تعليم الأفراد حفظ الطعام، والتربية في رياض الأطفال والتصور.فقد جاء في أحد التقارير الصادرة عن دور الجامعات اليابانية في المجتمع المحلي أن القدر المتحقق في الإسهام في أنشطة المجتمع بين كل من الجامعات العامة والخاصة محدود وضئيل للغاية وذلك على الرغم من ضخامة أبحاثها التقليدية.[3]

لقد وجهت الجامعات اليابانية أهدافها ليس فقط لتخريج الكوادر الفنية والمهنية التي تحتاجها المصانع والشركات والإدارات الحكومية والمستشفيات بل ركزت أيضا على إنشاء المعاهد البحثية المتخصصة لمختلف الفروع والعلوم البحثية والتطبيقية الإنسانية التي عملت على تلبية الكثير من الاحتياجات لصناعة الدولة والمجتمع.

[1] محمد عبد الله عبد الرحمن ، المرجع السابق ،ص 52-54.

[2] شبل بدارن ، التربية المقارنة:دراسات في نظم التعليم،دار المعرفة الجامعية، 2001،ص294.

[3] صيفي زهير، 2010 ، ص 301.

لقد تغير مفهوم الجامعة اليابانية في العصر الحديث نتيجة لوظائفها التي تتمثل في السعي لتطوير النظام التعليمي بصفة عامة مع الاهتمام بالعلوم الطبيعية والإنسانية وتوجيه سياسات التعليم الجامعي نحو مشكلات المجتمع المحلية[1]

النموذج العربي

إن التكوين الجامعي شأنه شأن المجتمع العربي، فهو يواجه مشكلات عديدة وتحديات جسام، تكبل حركته وتقيد انطلاقه، وتقلل من دوره في تحسين أداء الإنسان العربي، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات حيث تكشف العديد من المشكلات التي تواجه الأمة العربية منها: تبعية الجامعات العربية للجامعات الأوروبية والأمريكية، وافتقادها لطابع الأصالة العربية، والتعبير عن خصائص الأمة، هذا فضلاً عن عدم القدرة الجامعات العربية عن استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب، الأمر الذي أدى إلى التوسع الكمي للجامعات على حساب الجودة و النوعية،كما أن الجامعات العربية تكاد تنحصر وظائفها في عملية التدريس،وبطرق تقليدية لم تعد تساير روح العصر وتحدياته.[2]

إن تجربة التكوين الجامعي في الوطن العربي لم تكن ذاتية،وإنما منقولة من الخارج فقد كان هناك تردد وخوف من الإقدام على إجراء أي تغيير،أوإحداث أي تطوير أوتجديد،الأمر الذي جعل الجامعات العربية عرضة للتآكل والتشويش،بعد أن مضى عليها أكثر من نصف القرن وهي على هذه الحالة، حيث أصبحت معظم الجامعات العربية أشبه بالمصانع القديمة التي بنيت في غير الموقع المناسب لها، والتي زاد إنتاجها الكمي وقل إنتاجها الكيفي،دون أن يطرأ عليها أي تغيير يذكر.

[1] محمد عبد الله عبد الرحمن ، المرجع السابق ،ص46-47.
[2] أحمد الصغير حسين ، المرجع السابق ، ص 27.

– الجامعات العربية معظمها جامعات حكومية، مسيرة بقرارات الأنظمة السياسية الحاكمة، الأمر الذي أدى إلى وجود قرارات فوقية ، تقلل من استقلالية وديمقراطية الحياة الجامعية.

– الجامعات العربية امتداد للجامعات الأوربية والأمريكية، إلا أنها لم تحذو حذوها في التقدم والتطور والرقي، مما جعلها تنحسر في أدائها.

– معظم أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية تخيم عليهم التقليدية في ممارسة المهنة، وهم لا ينمون مهنيا وأكاديمياً بالصورة التي يتطلبها مجتمع المعرفة.

– يوجد انفصال شبه تام بين التكوين الجامعي وسوق العمل،حيث غياب التنسيق بين التخطيط للتكوين الجامعي والقوى العاملة، ومتطلبات مشاريع التنمية وأهدافها،وهو ما لا يتماشى ومجتمع المعرفة المعاصر.

– البحث العلمي في الجامعات العربية، ينفصل عن مشكلات المجتمع، ويهدف بشكل أساسي إلى الحصول على الدرجة العلمية أو الترقية، مما يفقد هذه البحوث قيمتها،هذا الوقت الذي تعمل فيه الجامعات في العالم المتقدم على الإهتمام بالبحث العلمي ودوره في إنتاج المعارف وحل المشكلات، في ضوء سياسة واضحة للبحث العلمي، وتوافر قواعد معلومات مساعدة على البحث.

– تشير الدراسات والخبرات والشواهد الواقعية في الميدان إلى أن هناك انخفاضاً واضحا في مستوى ونوعية خريجي الجامعات العربية،فهذه الأخيرة لم تستفد بعد من منجزات مجتمع المعرفة، في مجال التقنيات و تكنولوجيا المعلومات، وما توفره من آليات يمكن أن تسهم في تحسين الأداء،ورفع من مستوى مخرجات التكوين الجامعي[1]

[1] أحمد الصغير حسين ، المرجع السابق ، ص40.

ثانيا: المقاربات السوسيولوجية المفسرة للجامعة

لقد ظهرت مجموعة من النظريات السوسيولوجية التي حاول من خلالها أصحابها تغيير الواقع المعاش،وسنتطرق في هذا المبحث إلى المداخل والمنظورات التي أثبتت على اختلاف منطلقاتها وإيديولوجيتها أن النظم التعليمية والجامعية من النظم المحورية في المجتمع.

1. المقاربة الماركسية

تنطلق النظرية الماركسية على وجود علاقة بين نمط الإنتاج في المجتمع (البنية التحتية) وبين الأفكار، القيم والتعليم(البناء الفوقي) ومن هنا تتحد وظيفة النظم التعليمية في المجتمع.لقد أكد ماركس أن مظاهر التخلف في المجتمع واضحة ومتواجدة داخل بناؤه التربوي والتعليمي، واستغلال الطبقة البرجوازية لهياكل التعليم والتكوين ونقص الوعي بين الفئات المتعلمة وعدم قدرة نظم التعليم على تخفيف حدة الصراع داخل المجتمع.ويرى ماركس انطلاقا من هذا أن المجتمع الاشتراكي يتميز بنظام تعليمي وتكوين رشيد في بناءه ، يتميز بأن أغلبية أفراده يزاولون التعليم، وهناك وعي بين عناصر الفئة المتعلمة وهناك قدرة لنظم التعليم على إزالة الصراع من المجتمع بكل أشكاله.[1]

بيار بورديو و كلود باسرون: انطلاقا من فرضية مفادها أن هناك علاقة تأثير وتأثر في نمط علاقات الإنتاج والمجتمع ونظام العمل والوضع الطبقي بالنظام التعليمي القائم في مختلف المؤسسات، ومن ثمة فهو يعمل على تأكيد شرعية التفاوت بين الطبقات وبالتالي فمصير الأفراد وموقعهم في البناء الاجتماعي يتحدد بناءاً على وضعهم الطبقي وبهذا

1 حسين لوشن،القواعد التربوية لنظام التعليم العالي وفعاليتها في تنمية المهارات الاجتماعية للمكونيين،جامعة منتوري قسنطينة، 2004،ص 47 .

تتحول قوة وهيمنة طبقة معينة بواسطة النظام التعليمي على طبقة اجتماعية تكون أكثر قبولا.

من هنا جاءت إسهامات كل من بورديو و باسرون التي تؤكد على وظيفة الجامعة المتمثلة في إعادة الإنتاج الثقافي للمجتمع، واعتبار النظام التعليمي بناءا فوقيا يعكس العلاقات الاجتماعية والاقتصادية القائمة في اي مجتمع وعبر مراحل تاريخية وشروط محددة في الإنتاج وإعادة إنتاج نفس العلاقات وهذا يرجع للنظام العام القائم وهو نظام تعليمي وجب المحافظة عليه.[1]

إن وظيفة الجامعة حسب الباحثان التي تتمثل في نقل المعرفة هي نشاط علمي مبني في الحقيقة لتحقيق أهداف ضمنية تتمثل في مساندة النخبة الحاكمة ،إن طبيعة ثقافة الطبقة الحاكمة ذات الطابع التحكمى تهدف إلى الحفاظ على أبعاد انساق الضبط والسيطرة لهذه الطبقة على باقي الطبقات الاجتماعية وهذا ما أطلق عليه بيار بورديو مصطلح رأسمال الثقافي[2].

2. المقاربة البنائية الوظيفية

إن التحليل البنائي الوظيفي للنظم التعليمية يعتبر هذه النظم أنساقا فرعية تعمل داخل المجتمع كنسق اكبر لها وظيفة المحافظة على بقاء النسق واستمراره ،وتربطها علاقات بالنظم الاجتماعية الأخرى المكونة للنسق الاجتماعي الأكبر خاصة النظام الاقتصادي.

---

[1] أحمد بومعزة، تمثلات الطلبة لواقع التكوين الجامعي المستدرج في الجامعة الجزائرية،جامعة منتوري قسنطينة، 2010، ص 61.

[2] محمد عبد الله عبد الرحمن ، علم اجتماع التربية الحديث،دار المعرفة الجامعية، 1998،ص 230.

دور كايم: انصبت اهتمامات دور كايم في التكوين والتعليم والتربية في نظريته حول التضامن الاجتماعي ويرى دور كايم أن "المجتمع يستطيع البقاء فقط،إذا وجد بين أعضائه درجة من التجانس".

فوظيفة المجتمع في نظره هي غرس القيم والمعايير التي تحتاجها الحياة الجمعية وعدم تمثل الأفراد لهذه القيم يجعل عدم وجود لتضامن والتجانس في المجتمع. لذا فإن غرس مثل هذه الأفكار والقيم والعادات يتم عن طريق النظام التعليمي بمختلف مؤسساته خاصة الجامعة.

وعليه أفكار دور كايم في هذا الإطار تقوم على :

– لا يوجد نمط تعليمي واحد لكل المجتمعات، وإنما هناك أنماط تعليمية و تربوية مختلفة بقدر ما يوجد في المجتمع من تباينات وأن التنوع المهني الموجود نتيجة للتخصص الذي يحتاج إلى تنوع في أنماط التعليم ،وبهذا فان النظم التعليمية تعبر عن ميكانيزمات ديناميكية متغيرة على الدوام،تختلف من مجتمع لآخر ومن مرحلة إلى أخرى.

– تقوم المدارس والجامعات بإكساب الأفراد المهارات اللازمة للحياة، وكذا المهارات النوعية التي تتطلبها المهنة التي سوف يشغلونها في المستقبل، وهذه الوظيفة ضرورية في المجتمع الصناعي الذي يتميز بتزايد في تقسيم العمل،وهذه المجتمعات تحقق تماسكها الاجتماعي عن طريق تباين العديد من المهارات المتخصصة فصناعة سلعة معينة يتطلب مجموعة من المهارات والتخصصات المتباينة، الأمر الذي يحقق تعاون وتضامن اجتماعي بين الأفراد.[1]

[1] أحمد علي حمدي ، مقدمة في علم اجتماع التربية، دار المعرفة الجزائرية، 1995، ص 127–130.

تالكوت بارسونز: هو عالم ومفكر أمريكي صاحب نظرية الفعل الاجتماعي التي ابرز من خلالها الدور الوظيفي الذي يلعبه التعليم كنسق فرعي داخل النسق الاجتماعي العام.

لقد ظهرت إسهامات باسونز ودراسته للجامعة في إحدى أعماله (النسق الاجتماعي)حيث اهتم بتحليل الجماعات المهنية التي تعمل داخل الجامعات، وركز على التدريب المهني والفني لهذه الفئة الأكاديمية ،وأكد أن التدريب والممارسة العملية هما جوهر المعرفة العلمية و المهنية ،وهذا ما سماه بتطوير الكفاءة المهنية.

جاء تحليل بارسونز للنظام التعليمي في إطار تحليله لمشكلات النظام التعليمي في المجتمع الأمريكي والمجتمع الأوروبي، وواصل تحليله إلى تحليل النظام الجامعي حيث اعتبر الجامعة التنظيم الأم الذي يمد جميع التنظيمات و المؤسسات الإنتاجية والخدمية بالفئات المهنية على مختلف تخصصاتهم بالكوادر والمهارات البشرية اللازمة لقوى العمل والإنتاج.[1]

كما أعطى بارسونز أهمية كبرى لدراسة التخصص الأكاديمي للجامعيين من خلال تأكيده على أهمية العلاقة المتبادلة بين العملية التعليمية و أنشطة البحث العلمي.

3. مقاربة نظرية التحديث

ظهرت هذه النظرية في أوربا مع بداية الخمسينات من القرن الماضي واعتمدت على نقل تجربة الدول المتقدمة و التي أصبحت الرائدة في حقل العلوم والمعارف كنموذج للدول النامية،وهذا من خلال دراسة علاقة متبادلة والعوامل المفسرة لمختلف عوامل التنمية ، واهم عامل اعتمدت عليه (التعليم) والذي يتم وفق مراحل متعاقبة حتى ينتهي في إطار أكاديمي ومعرفي منظم يسمح بالتفاعل مع الغير مما يسمح بالتحديث والتجديد،وانه يحق له أن يكون مصدرا للانبعاث الثقافي و الحضاري هو الجامعة .

[1] محمد عبد الله عبد الرحمن ، مرجع سابق ،ص 181.

ومن أهم الذين أسهموا في هذه النظرية **دافيد ماكليلاند D.Mclelland** الذي اهتم بعلم النفس الاجتماعي حيث ركز على بعض المتغيرات السوسيولوجية والسيكولوجية والاقتصادية ومدى تأثيرها في إحداث التنمية.

حيث أوضح بأنه يجب التوسع في التعليم لإعداد القوى العاملة المتفاعلة باعتبارها مطلبا مهنيا وذلك من خلال التخصص في التعليم المهني لإمداد الأفراد بالمعرفة والتدريب لإكسابهم المهارات الضرورية لإحداث التنمية .

كذلك نشر **بيرتون كلارك** كتابا بعنوان (تعليم مجتمع الخبراء) سنة1962 طرح فيه مسالة التغير التكنولوجي ،والتي تتطلب وجود أفراد على درجة عالية من الخبرة والمهارة.
وهكذا تبين أن نظرية التحديث بفضل جهود روادها وتحليلاتهم تعد من النظريات السيكوسوسيولوجية التي تهتم بتحليل الشخصية وما يصدر عنها من سلوك واعي وايجابي وموجه ومنظم ،يمتاز بالمرونة و الاندماج و الذوبان مع الآخرين،وتحاول صقل مدركاتها وبلورتها وهذا رغبة من الأفراد في الانتماء إلى المجتمع المعاصر،والإسهام في التنمية وهذا كل حسب مايحتله من مركز وما يقوم به من دور وتقليص في الفجوة القائمة بينها وبين المجتمعات المعاصرة والمتقدمة مع الالتزام بالواقعية الاجتماعية واحترام مبادئ القيم والمعتقدات والثقافة والتاريخ.[1]

[1] محمد عبد الله عبد الرحمن ،المرجع السابق ،ص 183-184.

ثالثا: الجامعة الجزائرية

1.التطور التاريخي للجامعة الجزائرية :

عرفت الجامعة الجزائرية و التعليم العالي أربعة مراحل تاريخية:

1.1 -الجامعة الجزائرية في العهد الاستعماري:

تأسست أول جامعة في الجزائر سنة 1877م، وأعيد تنظيمها من طرف سلطات المستعمر سنة 1909م، وكانت تضم أربع كليات (الأدب- الحقوق- العلوم-الطب) [1]

وقد تخرج منها أول طالب سنة 1920م،من معهد الحقوق كمحام.[2]

وكانت منذ تأسيسها تخضع لقوانين التعليم العالي الفرنسي، أي أنها كانت فرنسية المنشأ والنمط، لقد كانت لهذه الجامعة هدفين رئيسيين أنشأت لأجلهما، الأول هو تثقيف وتعليم أبناء الفرنسيين والمعمرين الأوروبيين المتواجدون في الجزائر آنذاك، أما الهدف الثاني فمحاولة تكوين نخبة من المثقفين الجزائريين من أجل استخدامهم والاستعانة بهم في تنفيذ السياسة الاستعمارية، وهذا ما عبر عنه أحد المختصين في النظريات الخاصة بالتعليم الاستعماري بقوله :" إن أحسن وسيلة لتغيير الشعوب البدائية في مستعمراتها جعلهم أكثر ولاء في خدمتهم لمشاريعنا، وهو أن نقوم بتنشئة أبناء الأهالي منذ الطفولة وإن نتيح لهم الفرصة لمعاشرتنا باستمرار، وبذلك يتأثرون بعاداتنا وتقاليدنا فالمقصود باختصار هو أن نقوم بتنشئة أبناء الأهالي منذ الطفولة وأن نتيح لهم الفرصة لمعاشرتنا باستمرار، وبذالك يتأثرون بعاداتنا وتقاليدنا، فالمقصود باختصار هو أن نفتح لهم بعض المدارس لكي تتكيف فيها عقولهم حسب ما نريد".[3]

[1] رابح تركي ، اصول التربية والتعليم ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1990،ص 196.

[2] دليو فضيل، الجامعة تنظيمها وهيكلتها ، مجلة الباحث الاجتماعية،العدد01، قسنطينة، 1995، ص228.

[3] احمد طالب الابراهيمي ، من تصفيات الاستعمار إلى الثورة الثقافية ، وزارة التربية والتعليم، ص 16.

لقد ورثت الجزائر جامعة منظمة في كليات ذات تخصص نخبوي وكان توجه هذا النظام أكاديمي أكثر منه مهني.

وقد أورد رابح تركي في كتابه التعليم القومي والشخصية الجزائرية النقاط التي تميز السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر وهي :

- حصر تعليم الجزائريين في أضيق الحدود.
- التقليل من إقامة المدارس الخاصة في مختلف مراحل التعليم .
- تحديد عدد التلاميذ الجزائريين في كل مراحل التعليم.
- خفض ميزانية تعليم الجزائريين إلى أقل حد ممكن.
- الاهتمام بالتعليم النظري على حساب التعليم الفني و المهني.
- تصعيب الامتحانات أمام الطلبة الجزائريين ووضع شروط قاسية لهم.
- فرض مصاريف تعليمية باهظة بعد المرحلة الابتدائية تفوق إمكانيات معظم الجزائري-

الجامعة الجزائرية بعد الاستقلال:

مرحلة1962-1970: ورثت الجزائر فجر الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي هياكل جامعية محدودة جدا وأغلبها غير صالح للدراسة، وكانت متمركزة في الجزائر العاصمة كجامعة الجزائر والمعهد الفلاحي بالحراش، فتميزت هذه الفترة بتسيير التلقائي بالرغم من الوعي بضرورة إصلاح القطاعات المختلفة كما تميزت هذه الفترة بحدث التصحيح الثوري (1965) و يمثل المخطط الثلاثي بداية أولى للتخطيط وفي هذا المخطط تم إنشاء أول لجنة لإصلاح التعليم العالي بصفة رسمية.

واجهت هيئة التدريس هذه المعضلة وحملت على عاتقها مهمة التدريس والتسيير الإداري معا،لكنه كان بمثابة الحل الاضطراري المؤقت .[1]

ولم تكن هناك وزارة خاصة بالتكوين العالي بل كانت إدارة الجامعة مديرية تابعة لوزارة التربية الوطنية، حتى سنة 1970 أين تأسست وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

مرحلة 1971-1980: وتميزت بإصلاح التعليم العالي في سنة 1971. تزامنت عملية الإصلاح هذه مع المخطط الرباعي الاولى (1970-1973) وحتى نهاية المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) هذه المرحلة تميزت بالتنويع في التخصصات والمهنية في التعليم العالي، ديمقراطية واسعة وانبثاق الكليات إلى معاهد متخصصة وأجريت التعديلات التالية على مراحل الدراسة الجامعية:

- مرحلة الليسانس: وأصبح يطلق عليها مرحلة التدرج، وتدوم أربع سنوات، أما الوحدات السداسية فهي المقاييس الدراسية.

- مرحلة الماجستير: ويطلق عليها مرحلة ما بعد التدرج الأول، وتدوم سنتين على الأقل وتحتوي على جزئيين، الجزء الأول وهو مجموعة من المقاييس النظرية وتهتم بالتعمق في الدراسة المنهجية، أما الجزء الثاني فيتمثل في إنجاز بحث في صورة أطروحة.

- مرحلة الدكتوراه: وهي مرحلة ما بعد التدرج الثاني وتدوم حوالي خمس سنوات من البحث العلمي، كما أدخلت الأشغال التطبيقية في البرامج التعليمية، إلى جانب التربصات الميدانية.

[1] العربي محمد ولد خليفة ، المهام الحضرية للمدرسة والجامعة الجزائرية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1989،ص 187.

يمكن القول أنه في هذه المرحلة انطلقت ثورة حقيقية في مجال التعليم العالي خاصة في مجال وبناء وتشييد الجامعات وتعريب التعليم العالي على وجه الخصوص العلوم الإنسانية إلا أنها عرفت تعطلا على المستوى تخصصات العلوم الطبيعية والتكنولوجيا.

مرحلة الخريطة الجامعية: تبدأ من سنة 1981 وتطابقت مع تنفيذ المخطط الخماسي الأول للتنمية في الجزائر(1980-1984) و امتدت حتى آفاق سنة 2000م. وسطرت الأهداف لكل فرع وقطع نشاط في التعليم العالي في إطار مخطط وطني، وانبثاق الجذوع المشتركة لتحسين إنتاجيتها بواسطة برامج موجهة أكثر، ووضعت الإجراءات الاولى للتوجيه والانتقاء للدخول الجامعي، وتم تبني التكوين القصير الأجل.

ولذلك ظهرت الخريطة الجامعية لتنظيم ذلك ،وكانت هذه الخريطة تعبر عن تأخر مقلق للإطارات التكنولوجية التي من الملائم والواجب أن تسد الفراغ في الأفضل الأحوال والآجال.[1]

مرحلة 2000 إلى يومنا هذا: وتميزت بإدخال إصلاحات على نظام الدراسة الجامعية حيث استحدث نظام LMD (ليسانس- ماستر- دكتوراه) وأخذ هذا النظام مكانته في بلادنا تدريجيا ابتداء من السنة الجامعية 2004-2005.

نظام (LMD) هو نظام للتعليم العالي يتضمن في هيكلته على ثلاث مراحل تكوينية تتوج كل منها بشهادة جامعية وهي:

- ليسانس: وهو المرحلة الاولى لهذا النظام يمتد ثلاث سنوات بعد الحصول شهادة الباكالوريا .

[1] غياث بوفلجة ، التربية والتكوين بالجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، 1992،ص 64 .

– ماستر: وهو المرحلة الثانية من هذا النظام يمتد سنتين لتصل مدة التكوين إلى خمس سنوات.

– دكتوراه: شهادة ماستر + ثلاث سنوات.

في كل مرحلة من هذه المراحل تنظم المسارات الدراسية في شكل وحدات تعليم تجمع في سداسيات لكل مرحلة، وتتميز وحدة التعليم بكونها قابلة للاحتفاظ والتحويل وهذا يعني أن الحصول عليها يكون نهائيا ويمكن استعماله في مسار تكويني آخر.

2.استراتيجيات تسيير التعليم في الجامعة الجزائرية:

تعتمد الجامعة الجزائرية في تعليم طلابها على استراتيجيات يتحقق من خلالها الربط بين الفكر النظري والتطبيق العملي، والإستراتيجية تتصف بقدر من المرونة تجعل في الإمكان تعديلها وجعلها أكثر ملاءمة للظروف المتغيرة في المواقف التعليمية الحقيقة. ويمكن تصنيف أساليب التدريس في الأشكال التالية.[1]

المحاضرة أو الإلقاء: وهي من أقدم طرق التدريس يتم من خلال النظرية للمقررات المختلفة، ويهدف إلى إكساب الطالب المعلومات والمعارف والقواعد والمبادئ التي يحفظها الطلاب ويفهمونها. وهذه الطريقة تجعل الطلاب يحسون بالملل، رغم أنها تتناسب مع الإمكانيات المادية المحدودة ولذا وجب تحسينها بالابتعاد عن أسلوب الإملاء، وان يركز المحاضر على التعليقات والشروح ووجهات النظر في الموضوع المعروض، ومن المفيد الاستعانة بالوسائل التعليمية المتقدمة وتجارب العرض لتصبح المحاضرة موقفا تعليميا مثمرا.

[1] حسن شحاتة، التعليم الجامعي والتقويم الجامعي، مكتبة الدار العربية للكتاب، 2001،ص 113.

كتابة الأبحاث و المقالات: هذا أسلوب لتقويم الطالب وأسلوب لتعلمه من خلال البحث في موضوع معين، أو مشكلة ما والطالب هنا يقرا ويحلل ويناقش ويجمع البيانات،وهذا ما يزيد من معارفه ومهاراته. كما يمكن للطلبة تبادل الرأي من خلال العمل الجماعي وهذا الأمر يتطلب أن يكلف الطلاب مسبقا بالقراءات حول الموضوع وجمع المعلومات حتى تقوم المناقشة على أساس علمي.

التدريب العملي: يتناول ذلك تطبيق وتوظيف المعلومات النظرية والمعارف والمفاهيم والمبادئ والقواعد التي يكون الطالب قد ألم بها أو اكتسبها، وهنا يخرج الطالب إلى الواقع ليدرسه، ويجمع البيانات عنه ويتدرب على عمليات متصلة بمهنته في المستقبل.

خلاصة

الجامعة معقل الفكر الإنساني في ارفع مستوياته ومصدر الاستثمار وتنمية الثروة البشرية، للجامعة وظائف أساسية تتمثل في التدريس والبحث العلمي، وخدمة المجتمع كما تهدف الجامعة إلى العلم، والارتقاء بالمجتمع حضارياً وفكرياً ،وتنمية القيم الإنسانية لديه ،وتزويد البلاد بالمختصين والفنين والخبراء وإعداد الفرد بأصول المعرفة ومساعدته في الانفتاح على الثقافات الإنسانية الأخرى و تشجيع البحث العلمي للمساهمة في بناء المجتمع مشارك في وضع مستقبل الوطن، وخدمة الإنسانية.